الاحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية

سالم مطر عبدالله
مدرس مساعد

مستخلص البحث

أنتج الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار الدولة الكثير من التغيرات على صعيد الدولة العراقية وبنيتها السياسية المتمثلة بطبيعة نظام الحكم، شكل بناء الدولة الوطنية اللاحق فضلاً عن فعالية ومكانة المؤسسات الأهلية والأحزاب السياسية في الحياة السياسية.

إزاء تلك التبدلات تواجه الباحث كثرة من التساؤلات الجوهرية منها : . ما هي السمات العامة للدولة العراقية بعد الانهيار؟. ومنها: ما هي طبيعة المؤسسات الأهلية والتيارات السياسية الناهضة في الدولة العراقية؟ وقبل هذا وذلك ما هي الشرائح والفئات الاجتماعية الساندة لتلك التجمعات السياسية؟. إلى ذلك هل أثرت كل هذه التغيرات على مفهوم ومبدأ المواطنة في العراق؟

في رؤية مكثفة نحاول ملاحقة الإشكالات المثارة بمواضيع عامة قابلة للاغتناء والتطوير اعتماداً على تبلور الملامح الأساسية لتطور الدولة العراقية الاجتماعية-السياسية.

مقدمة

تعرض مفهوم المواطنة في العراق لغموض كبير وتشويه وتحريف عن معانيه ومدلولاته التي تترتب عليها واجبات عديدة وحقوق مختلفة. وكانت الممارسات السياسية وراء جزء كبير من هذا الانحراف والتحريف في مفهوم المواطنة والمواطن في العراق المعاصر. وعندما دفعت الولايات المتحدة الأمريكية ومن تحالف معها من القوى الدولية والإقليمية جيوشها لاحتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣ وما نجم عن هذا الاحتلال من تدمير للبنية التحتية للدولة العراقية وتقويض لمؤسساتها تأثر مفهوم المواطنة بما تمخضت عنه السياسات التي انتهجتها إدارة الاحتلال في العراق لاسيما بتعميق شقة الخلافات بين أبناء الشعب العراقي نتيجة فرضها ما سمي بسياسة المحاصصة الطائفية وهو ما أدى لاحقا إلى تمزق النسيج الاجتماعي العراقي لينعكس ذلك سلبا على شعور العراقيين عامة بالمواطنة نتيجة أسباب عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية.

إن التركيز والتثقيف على تعميق مفهوم المواطنة في خضم الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق اليوم أصبح مطلبا ملحا لتعميق الاتجاه الساعي إلى بناء دولة القانون على مشروع وطني يتجاوز الخلافات والمصالح الحزبية الضيقة، هكذا بناء هو الضمانة الوحيدة في صيانة الحقوق الأساسية للمواطنين العراقيين وتعميق وتغليب الشعور بالمواطنة على الشعور بأي انتماء أو ولاء آخر لأن ذلك هو الشرط الوحيد في منح الحرية التامة وتحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين العراقيين دون تمييز. وحتى يتمكن المواطن العراقي من الشعور بوضعه الطبيعي في المجتمع العراقي الأمر الذي يمكنه من أداء دوره الوطني داخل هذا المجتمع بما يعزز انتماءه وولاءه إلى هذا الوطن، وتتحمل السلطات الثلاث (التشريعية

والتنفيذية والقضائية) مسؤولية تامين الآليات الكفيلة باحترام كرامة وحقوق الإنسان العراقي وبما يشعره بمواطنته في هذا البلد. نقصد بتلك الآليات تامين الخدمات الأساسية للمواطنين وتساويهم أمام القانون وتكافؤ الفرص في التعليم والعمل والخدمات. كما إن تشريع قانون الخدمة العسكرية الإلزامية في إطار استراتيجية جديدة لبناء القوات المسلحة العراقية سيسهم بلا شك في تعزيز المواطنة وممارستها لجهة إعادة بناء اللحمة الوطنية العراقية على أساس الشعور بالمواطنة والانتماء والولاء للوطن.

أهمية هذا البحث ليس في موضوع التغييب فقط كما يمكن أن يبدو للوهلة الأولى، لان السؤال الأساسي الذي يطرحه الباحث تتجاوز الإشكاليات المباشرة المطروحة في أزمة المواطنة والتي يشكل الغياب الوطني فيها كنتيجة لعملية تراكم كبيرة بسبب نمط السياسة المتبعة التي أدى غيابها إلى أيجاد نوع من الحداثة السياسية تسعى إلى إضعاف الهوية الوطنية، كما إن الباحث لا يكتفي باستبيان الآراء ولا الكشف التحليلي فقط، لكنه يحاول أن يقدم بعض الحلول عن طريق تامين قدر كبير من تعبئة الطبقة الفكرية في تحديد الأسباب في سيطرة المذهبية الطائفية والقومية على النظم الحكومية ومن ثم تداعي مفهوم المواطنة نتيجتا لغياب العدل والمساواة، وفي معرض محاولة الإجابة المطروحة تأتي الردود مختلفة وشاملة تسمح بمواجهة المستقبل بقدر اكبر من الثبات لأننا فعلا نعيش اليوم فترة تداعي المواطنة وانهيارها في ظل إحساس عميق بغياب أية إمكانيات للسيطرة على ما يجري وغياب اكبر حيال ما يمكن أن يجري مستقبلا، سيما إن الأزمة لا تطال السياسة فقط لكنها تغلغلت وتجذرت على صعيد مختلف المناحي الاجتماعية والثقافية، وفي محصلة هذا الوضع المتأزم كله يبدو أن ليس هناك ما يمكن عمله في ظل هذه الرؤية السوداء.. ولو على المستقبل القريب

إن الانتماء لأي بلد لا يتحدد بمجرد كون المواطن مولود فيه أو حصل على جنسيته بطريقة من الطرق القانونية والتي هي من المسائل المسلم بها لأنه لا يمثل الجوهر الحقيقي للانتماء الفعلي ما لم يؤخذ بنظر الاعتبار أهمية الجوانب العملية التي تتجسد في الحقوق والواجبات التي يجب أن يتمتع بها المواطن كحرية العقيدة والفكر والتعبير والتملك إضافة إلى الحقوق القومية والثقافية وان عدم التمتع بهذه الحقوق يؤدي إلى اتجاه المجتمع اتجاها عنصريا ومن ثم إلى تراجع الشعور بالمواطنة.

إن المواطنة ليست وضعية جاهزة يمكن تجليها بصورة آلية عندما تتحقق الرغبة في ذلك، وإنما هي صيرورة تاريخية، وحركية مستمرة، وسلوك يكتسب عندما تتهيأ له الظروف الملائمة، وهي ممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد، وفي إطار مؤسسات وآليات تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على أرض الواقع، وإذا كان من الطبيعي أن تختلف نسبيا هذه المتطلبات من دولة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر بسبب اختلاف الثقافات والحضارات، والعقائد والقيم، ومستوى النضج السياسي، فإنه لابد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية المشتركة، ووجود حد أدنى من الشروط التي يتجلى من خلالها مفهوم المواطنة في الحياة اليومية للمواطنين، وفي علاقاتهم بغيرهم، وبمحيطهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ولا تتحقق المواطنة إلا بتساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، وتتاح أمام الجميع ذات الفرص، ويعني ذلك التساوي أمام القانون الذي هو المرجع الوحيد في تحديد تلك الحقوق والواجبات، وإذا كان السكن والتعايش والشراكة والتعاون من العناصر الأساسية التي يفترض توفرها بين المشتركين في الانتماء لذات الوطن، فإنها تهتز وتختل في حالة عدم احترام مبدأ المساواة، مما يؤدي إلى تهديد الاستقرار، لأن كل من يشعر بالحيف، أو

الحرمان دون حق مما يتاح لغيره، وتنغلق في وجهه أبواب الإنصاف، يصبح متمردا على قيم المواطنة، ويكون بمثابة قنبلة موقوتة قابلة للانفجار بشكل من الأشكال.

أولا: تداعيات الاحتلال على الوحدة الوطنية

عندما دخلت قوات الاحتلال إلى العراق لم يكن أحد يتصور، وربما حتى المحتلين أنفسهم، أن عقد العراقيين يمكن أن ينفرط بهذه الطريقة التي عليها حال اليوم، المشكلة في الاحتلال، المشكلة في الطائفية، المشكلة في السياسيين الجدد، المشكلة في دول الجوار العراقي، هكذا يقال عندما يراد تشخيص الداء لكن لا أحد يقول أن الأزمة في الصوت الوطني فهذا الصوت الحاضر الغائب على الساحة العراقية لا يبدو أن له أي تأثير فيما يجري من تفاعلات وشد مذهبي يشهده الشارع العراقي والأسباب عديدة فمنها قد يكون ضعف هذا التيار أو قلة أنصاره أو هو غياب الدعم الذي يكفل له قدرة المنافسة مع المشاريع الأخرى التي جهزت لها كل الإمكانيات المادية والمذهبية، لكن إذا غابت القدرة والدعم هل يعني ذلك نهاية المشروع الوطني في العراق بعد أن فرضت العملية السياسية واقعها المر على الساحة السياسية والاجتماعية في العراق وأين يقف الشارع العراقي من هذا المشروع ولمَن ينحاز في غالبه للمذهب والطائفة أم للوطن والوحدة ومصلحة العراقيين ككل، أسباب غياب المشروع الوطني عن تفاعلات الأزمة العراقية...؟

١- الوحدة الوطنية

مفهوم الوحدة الوطنية أو المسؤولية الوطنية وكذلك المواطنة الصالحة وحب الوطن وغير ذلك من الاصطلاحات الرائجة فكل ذلك يؤول إلى أمرين

أولهما: الانصهار في الوطن والإخلاص له وبذل ما في الوسع في سبيل أمنه وسلامته، والثاني: جعل الوطن مرجعية تذوب أمامها كل المرجعيات المخالفة بمعنى تذويب كل خلاف فيما إذا تعارض مع وحدة الوطن وسلامته وأمنه ومصلحته العليا[١]. فللوطن حقوق من أهمها الإخلاص والولاء له والعمل لسعادته وازدهاره كما أن من أهم حقوقه الحفاظ على وحدته وتمتين لحمته بين مختلف أبنائه وشرائحهم وهذا كله يصب في معنى الوحدة الوطنية، من جانب آخر فإن لمواطني الوطن أيضا حقوقا لا يجوز تجاهلها بأي حال من الأحوال، فكما يأخذ الوطن من أبنائه فعليه أن يعطي أيضا من جانب آخر.

ويشير مفهوم الوحدة الوطنية إلى لحظة استثنائية في الحياة السياسية، تفرض على المختلفين التنازل عن اختلافاتهم من أجل مواجهة هذه اللحظة، فنسمع مثلاً عن حكومات الوحدة الوطنية التي تأتلف فيها أحزاب متباينة في توجهها لمواجهة لحظة خطر، ونسمع عن حركات التحرر التي تتحدث عن الوحدة الوطنية بين الفصائل السياسية المختلفة لمواجهة عدوها المشترك، وبالطبع فإنه بعد انقضاء لحظة الخطر هذه، أو اللحظة التي فرضت الوحدة يصبح من حق كل فصيل أن يستقل عن الطرف الآخر، ويعتبر مفهوم الوحدة الوطنية هنا ذا طابع إيجابي، لأنه يفرض على القوى المختلفة المنتمية لوطن واحد أن تتنازل عما يفرقها، وتجتمع على ما يوحدها باعتبار أن الوحدة هي طوق النجاة للطرفين، وأنها مصلحة أكيدة لهما معاً، وكل المجتمعات عرفت هذا اللون من الوحدة الوطنية الإيجابية[٢].

فما هو مفهوم الوحدة الوطنية هذه؟ وما هي حكومة الوحدة الوطنية التي تبدو وكأنها الدواء لكل داء، في حالة الاحتلال ومقاومته، والعدوان وصده، والفتن الداخلية ومخاطرها؟

إن أول ما ينبغي تثبيته هو وجود كلمات اصطلاحية أو شبه اصطلاحية متداخلة المعاني وكثيرة التداول، مثل: الأمة والشعب والوطنية والقومية والدولة والوطن، وجميعها على صلة- بشكل أو بآخر- بكلمة الوحدة الوطنية التي تغيب عن الذكر غالبا في حالة الاستقرار، وتعود إلى التداول بقوّة مع ظهور الأخطار.

ففي كثير من الدول الأوروبية المستقرة نسبيا منذ الحرب العالمية الثانية لا يدور الحديث عن وحدة وطنية أو حكومة وحدة وطنية، ولكن لا يوجد أيضا من يشكك في وجود الوحدة الوطنية بالفعل، أو يزعم وجود أزمة على هذا الصعيد، كما أنّه لا يوجد من يصورها وكأنها تعني توحدا مطلقا خلف نهج أو حزب حاكم، أو تطابقا كاملا بين الأفكار والتصورات والمناهج، بل توجد الأدلة على استشعار وجودها رغم تقلب التشكيلات الائتلافية الحاكمة مع تقلب الغالبية في الانتخابات[٣].

أما في الدول العربية والإسلامية مثل: "العراق وفلسطين ومصر ولبنان وسوريا، فقد شغلت كلمة الوحدة الوطنية وشغل الحديث عن حكومة وحدة وطنية نسبة عالية من التصريحات والمواقف والجهود المبذولة، ولكن ليس في قالب "مساعي التوحيد" بل في قالب منازعات جلّها يدور في نهاية المطاف حول محور جوهري، وهو مطالبة الآخر بالانصياع أو جره إليه جرا، وهذا جنبا إلى جنب مع تفاقم الأخطار على الأوطان وساكنيها.

وفي حالة ما يوصف بالاستقرار- والقصد هو استقرار السلطة- نجد كلمة الوحدة الوطنية أو الحفاظ عليها، تستخدم غالبا بأسلوب تسويغ استبداد قائم، بمعنى توجيه الاتهام بتعريض "الوحدة الوطنية" للخطر لسلب المعارضة حرية الفكر والتصور والمنهج، وحق الاعتراض على الاستبداد.

إن مثال الدول الأوروبية يشير إلى أن حالة الوجود الفعلي للوحدة الوطنية لا ترتبط بمسألة "مَن" يشغل السلطة الآنية، بل ترتبط بوجود

اقتناعات عامة بين غالبية سكان بلد واحد بأهداف ووسائل مشتركة وارتباطات مصلحية وغير مصلحية داخلية وخارجية لدولة قائمة في بلد معين، وهو ما يقوم في الأصل على أسس أشبه بالثوابت، تنبثق عنها تطبيقات عملية، تمارسها السلطة الآنية، وفق مفهوم سيادة الإرادة الشعبية، بغض النظر عن مظاهر معينة للتأثير عليها، بممارسات مقبولة ومرفوضة في نطاق الديمقراطيات الغربية المعاصرة(٤).

واجتهد منظرون غربيون في التمييز بين "وحدة قومية" و"وحدة وطنية"، وتبدو نشأة الأخيرة حديثا مرتبطة ارتباطا وثيقا بوجود الدولة الحديثة، التي كانت نشأتها الأولى وليدة القومية ابتداء من القرن الثامن عشر الميلادي.

وتميز القومية مجموعة بشرية عن أخرى انتمائيا، ويستند الانتماء إلى معالم يختلف على تحديدها أصحاب النظريات القومية كاللغة أو الجنس أو الثقافة، وأول ما برز مفهوم الدولة القومية كان في نطاق حرب الاستقلال الأمريكية والثورة الفرنسية، فساهم في تشكيله النظام العالمي– الغربي عبر القرن التاسع عشر الميلادي بقيام دول قومية، وذهب فلاسفة وعلماء غربيون مذاهب شتى في طروحاتهم عن القومية ما بين تأييد ورفض(٥).

ومن مفكري "التنوير" الأوروبي مَن ربط وجود الأمة أو الشعب بعنصر القوة، رغم الدعوات إلى أولى مظاهر الديمقراطية الغربية الحديثة، مثل جان جاك روسو الذي ينطلق من تحقيق مفهوم السيادة الشعبية عبر التفاعل ما "بين الشعب وعدوّ له ودور العامل العسكري على هذا الصعيد"، ومثل إيمانويل كانط الذي يؤكد "الاحتياجات الدفاعية من أجل إثبات الذات"،أما المؤرخ وناقد التاريخ الديني إرنست رينان مثلا فيرى القومية في نطاق وجود الأمة، وعمادها هو التضامن، فهي عنده "أشبه باستفتاء شعبي يومي"(٦).

ولعل دور "عنصر القوة" في مفهوم القومية في عصر التنوير الأوروبي كان واحدا من الأسباب التي جعلت فلاسفة ما بعد الحداثة يحملون عليها، مثل جان فرانسوا ليوتارد، الذي اعتبر نشأة الفكر العدواني "لا سيما الفكر الجمهوري المتطرف" من مخلفات الجوانب المظلمة في فكر عصر "التنوير".

على أن القومية وجدت الرفض والنقد من قبل، أي في وقت مبكر بعد أن أصبحت "مستند كل من يسبب الآلام الإنسانية أو يستغلها" على حد تعبير الأديب الألماني هاينريش هاينه، قبل زهاء مائة عام، واشتد ذلك تحت وطأة الحروب الأوروبية نتيجة نزاعات قومية، فصدرت الانتقادات عن مفكرين وكتاب محدثين من مشارب مختلفة، حتى أصبح "العَلَم القومي يغطي على كل عمل ظالم وغير إنساني، وكل كذبة وكل فضيحة"، بمنظور فيلسوف الفوضوية رودولف روكر، وأصبحت فرص السلام المستقبلية رهنا بتخلص أوروبا من القومية بمنظور الناقد الاقتصادي جون كينيث كالبريت(٧).

ولم يميز الفكر القومي في القرن الثامن عشر الميلادي بين كلمتي أمة التي ربطت لاحقا بمفهوم القومية، وشعب (أو سكان بلد أو دولة)، وهو التمييز الذي بدأ بالظهور في القرن العشرين، صحيح أن كانط كان من أوائل مَن ربط مفهوم الشعب بالانتماء، ومفهوم القومية بالمواطنة، ولكنه ربط يناقض الفهم المعاصر للكلمتين، فالقوميات يمكن أن تتعدد في دولة تضم "شعبا واحدا" جميع أفراده مواطنون فيها.

كما أن القائلين: إن وحدة الدولة تقوم على "الأهداف والدستور وتنظيمها داخليا مع ارتباطها بوحدة شعبها قوميا" يتناقضون في هذه المقولة مع واقع الدول القائمة، وبهذا الصدد يسعى مؤلّفو الكتاب المرجعي في ألمانيا حول "قانون الدولة"، إلى التوفيق بين المفهومين، إذ يقولون: إن "وحدة الدولة –

وهي الأقرب إلى مفهوم الوحدة الوطنية – تقوم على وحدة الأمة الموجودة سابقا، اعتمادا على معطيات معينة كالتاريخ والثقافة – وإنِ استحال أن تكون وحدة كاملة– ولكن لا يمكن أيضا اصطناعُها بإجراءات فوقية"[٨].

هذا ما يلتقي نسبيا مع الفيلسوف المعاصر يوركن هابرماس الذي ميز بين "أمة الدولة" (وهو مفهوم يتصل بالوحدة الوطنية)، فاعتبرها ناشئة عن "اندماج أفراد عبر إرادة مشتركة، تثبتها الحقوق والواجبات الدستورية"، و"الأمّة الثقافية" (وهو مفهوم يتصل بالقومية)، فاعتبرها ناشئة عن "معطيات جغرافية وثقافية ولغوية وغيرها"[٩].

ونجد في الساحة العربية أن الطروحات المتعددة بصدد الوحدة الوطنية– بغض النظر مبدئيا عن كلمة حكومة الوحدة الوطنية– ترتبط بمنطلقات من يطرحها، ومن ذلك على سبيل المثال دون الحصر أن:

د. عبد الله بن ناجي آل مبارك، ينطلق من منظوره الذاتي إلى واقع المملكة العربية السعودية عندما يعرّف مفهوم الوحدة الوطنية بأنه "اتحاد مجموعة من البشر في الدين والاقتصاد والاجتماع والتاريخ في مكان واحد وتحت راية حكم واحدة"[١٠].

وينطلق الكاتب الفلسطيني فيصل حوراني من الواقع المأساوي الفلسطيني عندما يربط الوحدة الوطنية بهدف مشترك، وهو هدف "دحر الاحتلال"، الذي يجب أن يجتمع عليه الفلسطينيون، وإن تعددت المنطلقات والوسائل، ومن ثم لا بد من برنامج عمل مشترك له[١١].

أما الكاتب العراقي أحمد محمد النقشبندي فيفتقد على ما يبدو عنصر "المسئولية الذاتية" عندما يربط الوحدة الوطنية "بالأفعال الناجمة عن الشعور الصادق بالمسئولية تجاه المجتمع من لدن جميع الأطياف التي يتكوّن منها نسيج المجتمع، وعلى المستوى الفردي والجماعي بدون استثناء، لأن الكل

مسئولون مسئولية تضامنية تجاه الوحدة الوطنية، ومن دون أي تطرف أو تفريط في الحقوق، ولا يتم ذلك إلا بالالتزام الكامل غير المقيد بسيادة القانون"(١٢).

وينطلق د. حسن أبو طالب في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام من منظوره إلى واقع مصر، لا سيما ما يثار من فتن بين المسلمين والأقباط، عندما يقول بوجود "حاجة ماسة إلى إعادة التركيز على مفهوم الوحدة الوطنية باعتباره العاصم لهذا الوطن من الانزلاق إلى أتون مشاحنات دينية ستقضي حتما على الأخضر واليابس، وذلك عبر استعادة الخبرة التاريخية التي تعني تضامن طرفي الأمة –مسلمين وأقباطا– في الدفاع عن الوطن وحمايته، وحسن العلاقة الإنسانية والاجتماعية بينهما، وفق إطار دستوري وقانوني يقر المساواة، ولا يفرق بين أحدهما، ولا يميّز طرفا على الآخر في الحقوق والواجبات"(١٣).

أما الكاتب الإسلامي كمال حبيب فينطلق من منظور آخر إلى الأوضاع في مصر أيضا عندما يرفض مفهوم الوحدة الوطنية من منطلق علماني، ويطالب بوحدة الأمة إسلاميا، فمفهوم الوحدة الوطنية عنده يشير إلى "لحظة استثنائية في الحياة السياسية تفرض على المختلفين التنازل عن اختلافاتهم من أجل مواجهة هذه اللحظة"، وهذا تنازل مرفوض، إذ يرى المفهوم قد رُبِط بمعنى "نزع الطابع الديني عنه، وأن يكون الدين لله والوطن للجميع، أو بمعنى فصل الدين عن الدولة على نسق الخبرة الغربية"، وهو ما ينزع من المسلمين جزءا من التزاماتهم الإسلامية، أما مفهوم وحدة الأمة فهو "مفهوم مركزي في الحضارة الإسلامية" يتضمن "التعاضد بين أبناء العقيدة الواحدة.. ثمّ الرابطة السياسية التي تقبل بوجود المخالفين في العقيدة، وفق عقد يتبادل فيه أبناء الأمة جميعا الواجبات والمسئوليات"(١٤).

ولكن المنطلق الإسلامي ذاته يفضي بالشيخ حمزة منصور من جبهة العمل الإسلامي في الأردن إلى غير ما يقول به كمال حبيب، إذ يرى الوحدة الوطنية فريضة شرعية وضرورة حياتية، ولكنه يحدّد أن "الوحدة الوطنية ليست معزولة عن الوحدة العربية والإسلامية، وإنما هي دائرتها الأولى والمقدّمة الطبيعية لها"، وتقوم الوحدة الوطنية على وحدة المشاعر تجاه قضايا الوطن والأمة، والتكامل في البرامج وليس التصادم، ووحدة الأهداف، ومراعاة خصوصيّات شرائح المجتمع"، ويستشهد بقول حسن البنا عن "الوطنية": إنّ "الإسلام قد فرضها فريضة لازمة لا مناص منها، أن يعمل كل إنسان لخير بلده، وأن يتفانى في خدمته، وأن يقدّم أكثر ما يستطيع من الخير للأمّة التي يعيش فيها، وأن يقوم في ذلك الأقرب فالأقرب رحما وجوارا، ومن هنا كان المسلم أعمق الناس وطنية وأعظمهم نفعا لمواطنيه؛ لأنّ ذلك مفروض عليه من رب العالمين"[١٥].

ورغم تعدد وجهات النظر إلى الوحدة الوطنية، ورغم بُعد ما سبق– وكثير سواه مما يكتب عنها– عن تحديد مفهوم بالمعنى الاصطلاحي للكلمة، يمكن أن نرى معالم أرضية مشتركة، أبرزها عنصران حاسمان:

١– وحدة الهدف بين مواطني بلد واحد، سواء بمنظور مواجهة خطر خارجي كالاحتلال أو الغزو، أو بمنظور تلاقي الجهود على طريق البناء.

٢– حفظ حقوق جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم، وإن كان صاحب المنطلق العلماني مثلا يرى في علمانيته ما يحفظ جميع الحقوق، وصاحب المنطلق الإسلامي يرى ذلك في نهجه الإسلامي.

فمن منظور إسلامي يمكن أن ننطلق من أرضية الرابطة البشرية الإنسانية، والوحدة العقدية للأمة، ومن تعدد "الشعوب والقبائل والأقوام

والألسنة"، مع تثبيت هدف "التعارف" وخيرية التقوى، فلا يظهر لنا تناقض بين هذه الأرضية ومفهوم سويّ للوحدة الوطنية، كما سبقت الإشارة إليه، أنّها وحدة الشعب في دولة سواء تعدّدت أطيافه أم لم تتعدد، وتصدر عن معطيات مرتبطة بالشعب وبالدولة.

إن الوحدة الوطنية بهذا المنظور لا تمثل شيئا ما يجب "إيجاده"، بل تمثل مفهوما يجب التلاقي على الأخذ بمقتضياته في إطار تعددي، دون أن يسبق ذلك اشتراط أحد الأطراف على الطرف الآخر أن ينسلخ من جلده، بمعنى أن يتخلى عن انتمائه أو عن تصوراته، ليتحقق اللقاء مع الآخر في الحاضنة الوطنية المشتركة، فشرط التلاقي هو ألا يتناقض مع تعدد النظرات الذاتية إلى انتماءات عقدية وقومية أوسع من الانتماء الواقعي إلى الوطن الواحد في دولة ذات حدود قائمة، ومن ثم دون إنكار حق الآخر في العمل من أجل التلاقي الأوسع نطاقا على أساس انتماء أوسع من الانتماء الوطني.

ومن منطلق مفهوم الوحدة الوطنية تبدو الطروحات المرافقة للحديث عن "حكومة وحدة وطنية"، فلسطينية أو لبنانية أو عراقية كأمثلة، أطروحات يتناقض بعضها مع أسس ما تفرضه الوحدة الوطنية من التلاقي "التعددي" على هدف وطني مشترك، تفرضه مرحلة من المراحل مثل: دحر الاحتلال في فلسطين أو العراق، ودرء أخطار الهيمنة الأجنبية في لبنان، أو الانتقال من وضع استبدادي إلى حكم يكفل الحقوق والحريات للجميع كما في معظم البلدان العربية والإسلامية "المستقلة".

إن مطالبة طرف من أطراف الحاضنة الوطنية المشتركة، بالتخلي عن قسط أساسي من ثوابته واقتناعاته ليقبل به طرف آخر في الحاضنة الوطنية المشتركة، ومن ثم في "حكومة وحدة وطنية" أو "برنامج وطني مشترك"، لا تمثل مجرد ضغوط للتفاهم، ولا تسهل البحث عن حلول مشتركة لأزمات

قائمة، بل تتحول إلى جزء من جهود تعزيز الصراع بين الانتماءات والتصورات المتعددة، التي يفترض أن تجمع "الوحدة الوطنية" في الأصل بينها لتتعايش على أرضية مشتركة، تحددها أهداف مشتركة مرحلية وبعيدة، وقسط من الوسائل المشتركة دون حرمان أي طرف من حقوقه في مواصلة الدعوة والعمل من أجل ثوابته وأهدافه وتصوراته الذاتية، بوسائل ذاتية، يمكن أن تختلف عن وسائل الآخر، شريطة ألا تنطوي على إقصائه أو استئصاله.

٢- الطائفية وغياب المشروع الوطني العراقي

"الوطن هو نقيض الطائفية، فعندما يسود النظام الطائفي يغيب الوطن وعندما يفرض هذا –الوطن– نفسه تتوارى الطائفية"[١٦]. هذا ما قاله الباحث وأستاذ التاريخ المصري "يونان لبيب" قبل أكثر من عقد تقريباً، وهو مصيب تماماً في ما ذهب إليه. لكن لا الطائفية ذات ماهية ثابتة ومكتفية بذاتها ولا الوطن جوهر ميتافيزيقي يقع خارج حدود التاريخ الحي. إنهما، وسواهما من المتماثلات، ظواهر ذات حيثيات ملموسة مرتكزة إلى أسس مادية تؤلف بجملتها وبحركتها لحمة التاريخ وسداه. وبهذا المعنى يصح الاعتقاد بأن الوطن لا يحتمل ولا يطيق منافسة الطائفة له على السيادة إذْ في هذا ضياعه المحقق.

أما الطائفة فهي حين تحل محل الوطن وتحتويه فإنها تضفي صفاتها وخصائصها وولاءاتها عليه، إنها تنفيه إلى العدم لتشيد عدمها الخاص مكانه في هيئة حروب تدميرية عقيمة وإعادة إنتاج لحروب أخرى من ذات الطبيعة.

وبدءاً نشير إلى موضوعة أساسية يتحدد مضمونها في أن العوامل الخارجية كانت وما زالت أهم العوامل في تصدير وتغذية النزاعات الفكرية–السياسية التي دارت وتدور بين التيارات السياسية في التشكيلات الاجتماعية للدول الوطنية. ولغرض تفتيت القوى المناهضة للعسكرة الأمريكية يجري العمل على تفكيك التيارات الوطنية في كل بلد عبر استنهاض مكوناته المذهبية واستحضار صراعاته التاريخية، لذلك سعت الإدارة الأمريكية ومن ورائها الكثير من المؤسسات البحثية والإعلامية إلى تحويل النزاعات المذهبية الداخلية إلى نزاعات إقليمية وتطويرها إلى تناقضات أيديولوجية عدائية وما يحمله ذلك من مخاطر تفتيت الأمن الإقليمي وسيادة الكراهية والعداء بين شعوب المنطقة(١٧).

والتأسيس لدولة الطوائف مخطط روج له مهندسو غزو العراق في أول خطاباتهم من خلال ضخ العنصرية والعرقية والطائفية في هيكل الدولة العراقية بهدف تفكيك البنية الاجتماعية العراقية المتراصة وتحت شعار فرق تَسُد هكذا يقول معظم معارضي الاحتلال، ظهرت بيئة ملائمة للحركات والخطابات الطائفية نشطت في استغلال هذا المناخ للتأثير في مجرى العملية السياسية من خلال المساهمة في صياغة قوانين وسياسات تتيح لها الحصول على موطىء قدم في قمرة قيادة دفة الحكم بل أن الخطاب الطائفي كان الركيزة الأساسية في سباق التنافس الانتخابي تضمن ذلك أيضا خلط الجانب الديني والقبلي بالسياسي ورفع شعارات تميل حيثما كانت الرياح أقوى(١٨)، هذه العوامل كلها جعلت الوضع الأمني معقدا وضبابيا وليس من المبالغة القول أنه يهدد النسيج الاجتماعي العراقي برمته هذا الوضع جعل من الصعب على الكثيرين من أصحاب الحس الوطني التفكير والتحليل واتخاذ القرار الصائب ولعل من المفارقة أن الذي يعتمد عليه في إيجاد مخرج وحل للأزمة في العراق، في هذا الوقت هو متهم رئيس فيها،

الأحزاب السياسية وتشكيلة الحكومة الحالية بما تضمه من متناقضات والجميع يعزف على وتر الطائفية ويرمي أحجاره في الظلام وينتهج سياسة الاستقطاب الطائفي في الوقوف موقف المدافع عن المذهب أو الطائفة والقومية وإطلاق التصريحات النارية وإلقاء اللوم على الآخر مما يخلق حالة من الخوف والقلق لدى الشريحة الاجتماعية الأخرى تجبرها على التخندق في اتجاه واحد، يضاف إلى ذلك كله الافتقار إلى مشروع وطني شامل يحافظ على هوية الدولة وكيانها وكذلك غياب العنصر الوطني عن ميدان النزاع هذا الغياب يضع علامات استفهام حول مدى تطابق شعارات الوطنية مع التنفيذ على أرض الواقع وبدء صمود الحركات ذات الخطاب الوطني في وجه المحاولات الرامية إلى حصرها في أطر فئوية ضيقة تُعنى بشؤون فئة دون سواها، فالتركيز على حلول مرحلية وجزئية للوضع العراقي لن يوفر استقرار على المدى القريب وربما يعيد البلاد إلى المربع الأول.

إن مشروع الاحتلال بني قبل الاحتلال على تهييج العواطف وعلى استثارة النعرات وعلى دراسات مخصصة في ذلك اعتبرت في حينها دراسات علمية ولكنها كانت دراسات موجهة غرضها التهييج بعضها جرى بتوجيه من مختصين في جامعات أمريكية وبعضها جاء من جامعات إسرائيلية وغربية وبعضها برز من الداخل ومن المؤسسات الحاكمة في بعض الأحيان، هذه العملية دفعت الكثير من العراقيين إلى حالة هياج نفسي فبدت مساحة العقل ضيقة وبدت الأصوات التي تدعو إلى التهدئة ضعيفة أو لا تجد من يسمعها(١٩).

وقد جاء مشروع الاحتلال لإلغاء المشروع الوطني العراقي وهو كان مبيتا لتحقيق هذا الهدف واستفاد من كل الأحداث المأساوية التي جرت على العراق والتي صنعها المحتل لكي تتهيأ الفرصة لهذا الظرف الذي نحن فيه

من أجل إقصاء المشروع الوطني العراقي لأنه يدعو إلى قيام دولة العراق وإلى تحديد انتمائها إلى جوارها الإسلامي والعربي ولاحترام أبنائها من كل طوائفهم ومن كل أعراقهم وهذا سيكون حتما ركنا أساسيا في بناء الأمة وإذا نهضت الأمة فلا مجال للمشروع المعادي الذي يمثله المشروع الأمريكي ومن يدعمه في هذه المنطقة، لذلك عمل المحتل على المشروع التفتيتي لكي يلغي المشروع الوطني من الساحة(٢٠).

ويتبنى مشروع الاحتلال المشاريع الطائفية وينشئها وينميها ويدفع لها ويدافع عنها مدعوما بترسانة عسكرية هائلة، وبخزين مالي يكاد لا ينضب، وبآلة إعلامية هائلة، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية التحضير للحرب ضد العراق باستراتيجية تقوم على مبدأ:

١- إثارة ألازمة وتصعيدها، وإيجاد مبررات لها، وتصوير ألازمة وكأن حلها لا يمكن عبر المفاوضات وان الحرب حتمية، حيث ركزت الدعاية السياسية على مسائل جوهرية، الديكتاتورية، جرائم ضد الإنسانية، أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب.

٢- تكريس الرقابة العسكرية للتحكم بالمعلومات، لأنها في الحرب هي عملة النصر، ومن المنظور العسكري فان حرب المعلومات هي جبهة أخرى للمعركة، وتحتاج إلى نوع معين من الرقابة والخداع لكسب الرأي العام، حيث تم استبدال مفهوم التفوق في المعلومات بمفهوم السيطرة على المعلومات، ولتصبح من ثوابت الاستراتيجية الأمريكية العسكرية الحالية، باعتبار إن المعلومات عنصر من عناصر القتال.(٢١)

٣- كان الخطاب الإعلامي الأمريكية يتجه إلى فكرة إن أمريكا لا تحارب دولة العراق، والتركيز على الخطاب الطائفي والقومي والديني، والتركيز على الأسباب المعلنة للحرب، نزع أسلحة الدمار الشامل، ودعم العراق للإرهاب. وضمن هذا السياق تشير مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية

الأمريكية السابقة في كتابها القوى والخالق إلى إن الإدارة الأمريكية كانت حريصة على تسويق فكرة أسلحة الدمار الشامل على منطق "الخطر المتزايد"(٢٢).

يقابل ذلك إن المشروع الوطني يعتمد على الشعب، هذا الاعتماد سيجابه بواقع الشعب العراقي الذي يعاني أزمة كبيرة في ظروفه الحالية وبذلك لا يجد الفرصة لكي يتابع قناعته في الانتماء إلى المشروع الوطني بسبب هذه الظروف الحرجة بينما المشاريع الأخرى يدعمها الاحتلال وينميها ويوجهها إلى حيث يريد(٢٣).

إن الممارسة العنيفة للطائفية السياسية التي تتزعمها المذهبية والقومية قد اخذ يصيب بعدواه القوى جميعا ويجرها على التخندق وراء طائفية ما قبل الدولة والمجتمع المدني، وهو أمر يشير إلى إن هذه القوى هي الممثل النموذجي المعاصر للانحطاط والتخلف الاجتماعي.

ذلك يعني إنها قوى لا تعمل من حيث الجوهر إلا على التمسك العنيد بالبنية التقليدية والعمل من اجل استمرارها في مختلف أشكال التمايز الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فهي الشروط المتلازمة لبعث نفسية الانغلاق من اجل استثمارها السياسي، وهي ظاهرة متشابه في كل مراحل التاريخ وعند جميع الأقوام والأديان دون استثناء. إلا إن خطورتها في تاريخ العراق المعاصر تقوم في محاولة إفراغه من روح المعاصرة.

ثانيا- الاحتلال وأزمة المواطنة

لقد أفقدت أزمة الوطن -بالذات- وما تحمل بظلالها من أزمات بعض المواطنين- إن لم يكن اغلبهم- الإحساس بالمواطنة بكل ما تحمل المواطنة من معنى... سواء كانت بمعنى الانتماء الجغرافي أو بمعنى الانتماء كهوية إنسانية وما تحمل من ثقافة وحضارة... الخ.

إن نفي صفة المواطنة عن ابن الطائفة المقابلة والمخالفة، واحد من أخطر أهداف الخطاب الطائفي الراهن، ولكنه ليس هدفاً وحسب، بل هو وسيلة يتحول بواسطتها الكيان الطائفي الفائز بالسلطة وأدوات قمعها، إلى شعب، أما مكونات الشعب الأخرى من طوائف وقبائل وأحزاب.. الخ، فسوف يتم إخراجها من دائرة "شعب الطائفة النقي" عن طريق الهدف – الوسيلة بشكل سافر ومباشر، لما قد يثيره من ردود أفعال من أطراف اللعبة الأخرى، ولأنهم– القائمين على والقائلين بالخطاب الطائفي – محكومون بحركة وتعقيدات الواقع السياسي والاجتماعي، فهم يؤجلون تلك الأجزاء من برنامجهم، أو يلمحون إليها تلميحاً، حيث يجري استبعاد أحزاب سياسية معينة وشخصيات لها وزنها وعراقتها لأسباب تتعلق بالكفر أو الاتجاه أو المواقف.

ونحاول هنا قراءة مفردة (المواطنة) وأهميتها في تحقيق الوحدة الوطنية، وما قيمة مبدأ (المواطنة) في تشكيل وبناء الدولة الوطنية.

١– مفهوم الأزمة:

الأزمة في اللغة: تعني الشدة والضيق، كما تفيد الجدب والقحط، وأزِم أزْما وأزوماً، فهو أزِمٌ وأَزوم أي عضَّ بالفم كله.

وأَزَمَ الحبل: أحكم فتله، وأزم الشيء: انقبض وانضمّ، ومنه الأزم: القطع بالناب والسكين والإمساك وترك الأكل، وسنة أزمة وأزومة: شديدة، وتأزّم: أصابته أزمة حادة[٢٤].

– الأزمة في الاصطلاح: فهي الزمان الذي تصبح فيه جميع القيم المتوارثة موضوع شك أو تجريح وتتعرض للانهيار[٢٥].

وعلى صعيد الواقع هي انقطاع وانفصال عن حال سوية أو مألوفة أو مستمرة، ومن شأن هذا الانقطاع أن يسبب اضطراباً أو ألماً. لأن المألوف بطبيعته مريح، ولأن السوي في جوهره صحي.

وإذا انتقلنا إلى المجال السياسي، وجدنا أن الأزمة هي ظاهرة صحية، فالخروج عن المألوف أو المعتاد-في هذا السياق- يسبب القلق والاضطراب، ولكن لا يعبر عن أي معنى من المعاني عن المرض، لأن أزمات العقل- هي في معظم الأحيان-دليل حيويته وفاعليته ونشاطه. فالعقل السياسي بخاصة، صحته في تغيره، وفي انتقاله على الدوام إلى مواقع جديدة.

والأزمة- بصفة عامة- هي انعكاس موضوعي صادق وتعبير مباشر عن واقع الحال. فالحركة الوطنية في العراق-مثلاً تعاني حصاراً خانقاً وعزلةً عن الجماهير، وهي تفتقر إلى الدور القيادي، والوعي الوطني والقومي يعاني أزمة فكرية وسياسية. والأزمة بلا أدنى شك هي علامة مميزة كبرى للمجتمع العربي المعاصر.

ويمكن أن نشير إلى بعض الملامح التي تميز واقع الأزمة على صعيد الممارسة منها غياب مشاركة الجماهير في السلطة وتهميش دورها فبدل أن تكون السلطة أداة في خدمة الشعوب أصبحت الشعوب أداة مسخرة للسلطة،

وكذلك تقليص الحريات السياسية الفردية والجماعية، وفي هذا الموضوع رحابة وتفصيل، فقد شغل مساحة كبيرة في فكر الجواهري وشعره، لأن الحرية بكل أبعادها مناخ تنمو فيه كل الفعاليات:

ومن معالم الأزمة-أيضاً- غياب الحقوق السياسية والاجتماعية للمواطن، وعلى رأسها حق المواطنة.

ولعل أزمة المواطنة في المجتمع العراقي خاصة والمجتمع العربي عامة من أبرز وجوه الأزمة، لما لها من أبعاد إنسانية وحضارية، فإذا كانت الوطنية، تبدأ من رصد الحاكم ووصف منجزاته، ثم توجيه الحكام والشعوب، فإن المواطنة–غالباً– ما تكون المقياس الحقيقي لهذه الوطنية[٢٦].

ومن هنا تظهر أزمة المواطنة في واجهة النظام الحاكم بوصفها جزءاً كبيراً من أزمة الحكم وفلسفته.

فهناك من يربطها بتصدّع البنى الاجتماعية والانهيار الاقتصادي[٢٧]، وبعضهم (من يعزوها إلى القيادة السياسية التي تصدرت المجتمع قبل الاستقلال وبعده[٢٨].

والأزمة– من منظور اجتماعي – تعيد إنتاج ذاتها، من خلال العلاقة السلبية بين الفرد والدولة، يسودها القهر والتسلط، وفي مثل هذه العلاقة يأخذ الحراك الاجتماعي طابع التناحر، وتشيع ظواهر الفساد الأخلاقي والاجتماعي، ما يؤدي إلى اختلال في بنية المجتمع التحتية، كما يتولد لدى المواطن الشعور بالغربة، وضعف الحس الوطني فضلاً عن ظهور مراكز القوى، وحالات من التمرد كرد فعل على هذا الوضع المأساتي، وفي هذا المجال يقرر مطاع صفدي: أن التمرد الاجتماعي لا يختلف عن التمرد السياسي من حيث هدفه الواضح ومنطقه الواعي[٢٩].

ومما يزيد الأزمة تعقيداً تمادي السلطة في استخدام العنف، فتلجأ إلى تكريس الطائفية والعشائرية لتثبت حكمها، وتتهم أحياناً المواطنين

كل هذه الأزمات تضع العقل العربي أمام تحديات العصر، وتغيّراته، وهو بالتحليل الأخير التحول من أزمة في الواقع إلى تجاوز في الفكر والواقع معاً.

٢– مفهوم المواطنة:

استقر مبدأ المواطنة في الفكر السياسي المعاصر مفهوما تاريخيا شاملا ومعقدا، ذا أبعاد متنوعة؛ تجمع المادي–القانوني، والثقافي–السلوكي، والوسيلة أو الغاية التي يمكن بلوغها تدريجاً. ويتطلب ترسيخ مفهوم المواطنة وتثبيته في الممارسة "إقرار مبادئ وإنشاء مؤسسات وتوظيف أدوات وآليات تضمن تطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع[٣٠]. وإذا كان التعبير عن هذه المتطلبات يشهد بعض المرونة بين دولة وأخرى وبين زمن وآخر، لا يجوز أن تصل تلك المرونة إلى حد الإخلال بمتطلبات مراعاة مبدأ المواطنة، كما أستقر في الفكر السياسي الديمقراطي المعاصر، وما اتُفق عليه من عناصر ومقومات مشتركة لا بد من تيسّرها ليتحقق مبدأ المواطنة. لا بد، أيضا، من وجود الحد الأدنى من الشروط التي تعبر عن مراعاة مبدأ المواطنة في دولة ما أو عدم مراعاته، وتشمل هذه الشروط الحقوق القانونية والدستورية وضمانات المشاركة السياسية الفعالة، والحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد يرتبط الإنسان بوطنه وأمته، فكرياً، ومعنوياً، كالاعتقاد بوحدة الأصل والمنشأ والمعتقد واللغة والتاريخ، وشبه بعضهم المجتمعات البشرية بالنسيج العضوي للكائن الحي[٣١].

وثمة من يؤكد على حرية الفرد في بعديها المادي والروحي، انطلاقاً من طبائع البشر التي لا يجمع بينها إلا المنافع المشتركة والقوانين التي تنتظم أفرادها، والقيم التي تحمي المجتمع وتحافظ على الحقوق العامة. إن الوطن ليس مقدساً، بل هو مجموعة من المصالح، فإذا تناقضتْ بين جماعتين، استحال عليهما أن يجتمعا لمجرد قرابة في الجنسية، أو وحدة في الدين.

ومن هذا المنظور يصبح الوطن كياناً مشتركاً بين الناس له هوية تميزه عن الأوطان الأخرى، ومن هنا برزت فكرة "الوطنية"، والشعور بالانتماء إلى

الوطن، وهو– كما يفهمه البعض– مصطلح غربي انتقلت بذوره من مطاوي العلوم الإنسانية، وأصول المدنية الحديثة[٣٢].

في حين يرى آخرون: (أن الحس الوطني تبلور فكرياً وعاطفياً من مناهضة الاستعمار، فظهرت فكرة "الأوطان" الخاصة بكل شعب أو أمة)[٣٣].

وثمة من يعتقد: (أن الدين والوطن توأمان، فلو نزعت العقيدة من وجدان الإنسان، لنزعت منها محبة الوطن)[٣٤]. ويشدد بعضهم على الوطنية والمواطنة أساساً لعلاقات الناس بعضهم ببعض، بدلاً من الاعتماد على الدين وحده،(الإيمان بوطن يكون الولاء فيه للقيم الوطنية والاجتماعية والإنسانية)[٣٥]. فالولاء للوطن–في جوهره– دعوة إلى علمنة الحياة الوطنية على أساس القوانين الوضعية.

كما يؤكد البعض الآخر على أن (الدعوة إلى النهوض الوطني لم تنته حتى اليوم في بلداننا النامية، لأنها تبقى تصويباً، وانتقاداً وطلباً للتقدم[٣٦]. حتى أن بعض القادة يعتبر الوطنية أساساً لكل نهضة وتقدم، وفي نظره أن إنجازات الحضارة ما هي إلا من ثمار الوطنية[٣٧].

والإنسان يحب وطنه تحت تأثير النزعة الوطنية، فيشعر نحوه بتعلق عاطفي شديد، وكذلك يحب المرء أمته تحت تأثير النزعة القومية، ويشعر تجاهها بارتباط وثيق، ويعد نفسه جزءاً منها.

المواطنة: مصدر رباعي مشتق من فعل وَطَن على الأمر: أضمر أن يفعله معه، كما يدل على المشاركة والمداومة والاستمرار، ومن ملفوظات المواطنة– أيضاً– وطن يطن وطناً بالمكان: أقام فيه، ووطَّن نفسه على الأمر: هيأها لفعله وحملها عليه، واستوطن البلد: اتخذه وطناً، وتوطنت نفسه على كذا: حملت عليه. والمواطن: جمع مفرده موطِن، والوطن: المشهد من مشاهد الحرب، والمواطن من يقيم معك فيه[٣٨].

ويمثل موضوع المواطنة جزءاً من مشكلة الهوية والمفاهيم المختلفة التي ارتبطت بها، منذ بدء احتكاك العرب بالغرب، فكرياً وثقافياً وسياسياً. وهي شكل أساس الانتماء ومنبع الوطنية، بوصفها مفهوماً شاملاً للأبعاد المادية والمعنوية للإنسان.

وقد عرفها راشد الغنوشي بقوله: (المواطنة: انتماء إلى تراب تحده حدود جغرافية، فكل من ينتمون إلى ذلك التراب مواطنون يستحقون ما يترتب على المواطنة من الحقوق والواجبات التي تنظم بينهم، فالرابطة بينهم عَلمانية، وكذلك بين المواطنين وحكوماتهم رابطة علمانية أيضاً، تخضع لمقاييس النفع والضرر، نفع المواطن، ونفع الوطن، ولابد من انصهار المواطنين جميعاً بكل أديانهم ومذاهبهم ومللهم وجذورهم العرقية في هذه الرابطة الترابية المشتركة، وكذلك تنازلهم عن أية خصوصيات تتعارض مع هذا الإطار، كما أن هذه الرابطة تهن وتقوى بمقدار ما يتحقق من نفع لشركاء التراب الواحد)[٣٩].

وهي في نظر الغرب الليبرالي سلوك حضاري يحدد علاقة المواطن بالدولة على أساس الحقوق والواجبات، كما يقيم توازناً بين المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العليا للأمة. (وكي تكون الحقوق الخاصة واضحة لابد أن تكون في دستور مكتوب يعرف على الحدود التي لا يمكن للحكومة أن تتجاوزها من دون أن تنتهك المجال الفردي)[٤٠].

وتعلن المجتمعات الدستورية بأن لكل الكائنات البشرية حقوقاً، وأن الوظيفة الرئيسة لأية حكومة هو تأمين هذه الحقوق، حيث تؤكد أقدم عقائد الحقوق السياسية (أن الحقوق الفردية طبيعة متأصلة في كل كائن بشري، لكن الصيغ النظرية المعنية بالحقوق المدنية كانت بعيدة عن الاستحسان لمدة طويلة[٤١] كما تتضمن المواطنة الإحساس بالمسؤولية، ففي الديمقراطية

الليبرالية يحق للمواطن التصويت والالتزام بحماية الحقوق العائدة إلى المجال الخاص.ولكن إذا استأثر البعض بالحقوق وأنكرها على عدد كبير من الأشخاص فيكون النظام أقل ديمقراطية.

وبناء على ذلك تكون الأمم الأكثر ديمقراطية هي التي تُمارس فيها المواطنة على أوسع نطاق، وإن أي نظام ديمقراطي مشروط بوجود مؤسسات وقوانين ومحاكم وأجهزة أمن قادرة على حماية هذه المؤسسات، ويتبع ذلك أن الرأي العام في الديمقراطية لابد أن يكون القانون فوق كل الاعتبارات الدينية والقبلية والعرقية والإيديولوجية، ويبقى التزام المواطنين بطاعة القانون أحد الضمانات للنظام، وبذلك يرتفع المجتمع المدني إلى مستوى حضاري عال، ويصبح الاهتمام منصباً على المصلحة العليا وليس على أفراد عائلته أو بلدته أو مجموعته الحزبية و الطبقة الاجتماعية، ومن هنا تترسخ التقاليد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتتحول إلى سلوك ومواقف.

ولئن كانت المواطنة- في جوهرها- سلوكاً حضارياً، فإنها تستهدف تحرير المواطن من أشكال العنف والقهر في إطار الدولة الحديثة، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الوطنية والمواطنة لم يجر تداولهما إلا بعد الثورة الفرنسية، (فقد شهد العالم أول وثيقة عرفت باسم إعلان حقوق الإنسان عام ١٧٨٦ في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أقرت فرنسا أول دستور عام ١٧٩١، وكانت كليات الحقوق في الجامعات الفرنسية هي الرائد الأول في هذا المجال)[٤٢].

إن حقوق المواطنة مستمدة إلى حد كبير من مبادئ الديمقراطية الليبرالية، ويمكن اكتسابها من خلال التجنس[٤٣].

أما في الدول العربية فلم تصدر أي وثيقة خاصة بحقوق المواطنة إلا من خلال الدساتير، ومعظمها لم تصدر نتيجة نقاش علني مفتوح وهي أقل

تمثيلاً للفكر السياسي العام في القطر الذي صدرت فيه. فالدستور العراقي– مثلاً– في أغلب مواده وبنوده لم يتوسع في مفهوم المواطنة، وكلمة وطن تعاني من غموض مفهومي عام. وهي تستعمل دستورياً في أكثر الأحيان لتشير إلى أرض الدولة، وهي بذلك معادلة لكلمة شعب في معظم الأحيان، دون تحديد جغرافي واضح إلا حين يأتي النص واضحاً في ذكر الوطن العربي الكبير (٤٤).

أما كلمة "مواطن" فهي تعبير قانوني يشير إلى سكان دولة ما. كما تشير إلى المشاركة في الوطن وتقرير مصيره تفريقاً عن كلمة "رعية"(٤٥).

ان إقرار حقوق المواطنة في التشريعات والخطاب السياسي لا يكفي بحد ذاته لتحقيقها وممارستها في الواقع، بل يتطلب التنفيذ من المجتمع والدولة السعي إلى تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتصحيح أوضاع المؤسسات المعنية بتطبيق حقوق المواطنة وإنفاذها، ولا سيما المؤسسات القضائية والأمنية، ومكافحة الفساد الإداري، وتحديث السياسات الإعلامية والتعليمية، بما يؤدي إلى ترسيخ حقوق المواطنة وواجباتها، وتعزيز مؤسسات الدولة، وتفعيل القانون بما يضمن تنفيذ هذه التوجهات.

ولا تزال منظومة القيم الاجتماعية والتوجهات الثقافية السائدة في العراق غير مواكبة للتغيرات السياسية والتشريعية والمؤسسية التي شهدها المجتمع، لذلك لا تزال بعض الجهات المسؤولة عن تطبيق الديمقراطية وتحقيق المواطنة، خاضعةً لمنظومات قيمية تقليدية لا تعترف بالمساواة والعدالة والإنصاف والحرية واحترام الآخر، وهي جوهر الديمقراطية والمواطنة، ولا تزال القيم التقليدية هي السائدة، تحدد أدوار هذه الجهات وسلوكها. ويحول هذا الوضع دون التعامل مع أفراد المجتمع حسب مبادئ المواطنة، إنما

حسب الأدوار الاجتماعية التقليدية وحسب المكانة الاجتماعية التي تحددها الثقافة التقليدية.

٣- الاحتلال وإدارة الأزمة العراقية:

جلبت الحرب معها من المشكلات والتداعيات ما يصعب تجاوزها بسرعة، ولكن الحرب الإستباقية كانت مطلوبة للولايات المتحدة، رغم معارضة المجتمع الدولي لها، بوصفها جزءا من الاستراتيجية والعلاقات الدولية الجديدة للقوى المحافظة الجديدة في الحزب الجمهوري والإدارة الأمريكية الحالية.

لقد تمكنت الولايات المتحدة من احتلال العراق، ولكنها لم تكسب السلام، ولم تحقق الأمن والاستقرار للشعب حتى الآن، بسبب تداعيات الحرب ذاتها وجملة من الأخطاء التي ما تزال ترتكبها الإدارة الأمريكية في العراق. وتفجرت دفعة واحدة كل المشكلات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ولم تكن إدارة الاحتلال في البدء جادة وقادرة على احتواء الوضع الجديد ومعالجته، فالفوضى وعمليات التخريب والقتل والمقاومة والعجز عن إنجاز سريع لمشاريع البنية التحتية التي هدمتها الحرب وعطلها الحصار الاقتصادي هي حصيلة منطقية للسياسات التي مارستها إدارة الاحتلال، فالحرب لم تسقط النظام فحسب، بل أسقطت الدولة العراقية بكاملها حين حلت الجيش والشرطة والأمن والوزارات والمؤسسات الحكومية وسرحت مئات الآلاف من الجنود والضباط والموظفين وألغت القوانين كلها تقريباً، مما أوجد رفضاً لإجراءاتها وخلق فراغاً سياسياً عجزت سلطات الاحتلال عن ملئه، ورافق ذلك إصرار الولايات المتحدة على إصدار قرار عن مجلس الأمن الدولي يعترف لها ولبريطانيا باحتلال العراق وإدارته مباشرة، مما ساهم في تفاقم الوضع الداخلي والصراع السياسي الدولي حول

العراق واتجاهات تطوره ورفض التعاون لمعالجة الوضع الجديد، ولهذا كان قرار الاحتلال بمثابة صدمة شديدة ومشكلة جديدة ينبغي التخلص منها، ومع أن الفرحة بتغيير النظام كانت كبيرة ولكنها سرعان ما تحولت إلى تحفظ وقلق إزاء المستقبل، لاسيما وأن عمليات النهب والسلب وإشعال الحرائق والقتل قد أعطى الانطباع بأن قوات الاحتلال عاجزة عن مواجهة مثل هذه الممارسات.

وبدأ التصادم غير المباشر بين الأهداف التي تسعى إليها الإدارة الأمريكية في إطار إستراتيجيتها السياسية والاقتصادية، بما فيها النفطية، والعسكرية والثقافية العولمية إزاء العراق والمنطقة بأسرها، وبين أهداف الغالبية العظمى من الشعب العراقي التي ترفض تلك السياسة بشكل عام.

كل الدلائل تشير إلى أن الإدارة الأمريكية لم تكن على معرفة دقيقة بأوضاع المجتمع العراقي ومشكلاته ولم تكن المعلومات المعطاة لها أمينة لهذا الواقع، فضلا عن إلى الفجوة القائمة بين قدراتها العسكرية وبين قدراتها واستعداداتها لإدارة أوضاع ما بعد الحرب، ناهيك عن إلى عدم ثقتها بالكثير من القوى السياسية التي شاركتها في التخطيط للاحتلال.

وقد منحت الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية، وتخلف إعادة تشغيل الخدمات فراغاً سياسياً ومجالاً رحباً للقوى المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية وللوضع الجديد على التحرك صوب إثارة المشكلات وتعقيد الأوضاع أمام سلطة وقوات الاحتلال ومنع تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.

وعليه يمكن أن نشير إلى مجموعة من الأطواق الضاغطة والمحركة للازمة العراقية:[٤٦]

١- بزوغ متغير في تكوين الشخصية العراقية تمثل بشبه انفصال بين الوطن العربي والمواطن جعله يبحث عن زوايا الأمان وزوايا الهروب من الأزمات وحتى الهجرة إلى خارج الحدود قسرياً أمام ضبابية المشهد السياسي والإداري والأمني وغياب رؤية صادقة لما هو قادم بما يحمل من مفاجأة قد تكون أكثر ذهولاً.

٢- إن إشكالية الأزمة العراقية سياسياً وإدارياً وسيادياً ومعالجتها لن تكون بالإقصاء والتغييب والتهميش والوصاية للقوى السياسية والمرجعيات والوطنيين المقارعين للظلم، بل تكون المعالجة بالشراكة فعلاً وقدرةً سياسياً وإداريا تحت راية الوطنية العراقية وليس بالهيمنة أو الوصاية أو المحاصصة تحت شعار (من سبق ظفر).

٣- تأطير الاختلاف وعدم تقبل الرأي الآخر بمفهوم فلسفة الصراع غير السعيدة على عكس قاعدة (اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية). من حيث حاجتنا لرؤية عقلانية وحكيمة تغلب مصلحة العراق أرضا وشعباً وما سيتأسس عليه العراق مستقبلاً من تعقيدات تنسحب على وحدة العراق وشكله السيادي ونسيجه الاجتماعي الواحد المتوحد كي يأخذ العراق دوره الفاعل المتفاعل عربياً ودولياً.

٤- إننا بمرحلة ما بعد الاحتلال والعراق إقليم واقع تحت الاحتلال برسم القرار الاممي ١٤٨٣ وافرازات ذلك من تفكيك لهياكل جمهورية العراق- غياب الرمز السيادي- الرمز المعنوي والاعتباري لأجهزة وزارة الداخلية وقوى الأمن الداخلي وغياب لسلطة حفظ الأمن والاستقرار ولو اعتبارياً، حيث شُرعت الحدود فدخل من دخل وهُربت ثروات البلاد ولم تزل وحتى الموروث الحضاري لبلاد الرافدين لم يسلم كذلك، فالخاسر هنا الوطن والشعب العراقي.

٥- التماهي تعاملاً من قبل سلطة الاحتلال مع الشأن العراقي وكأنها لا ترى إلا من هو قريب منها والوطن يعيش في فراغ في كل مناحي الحياة، أو عدم القراءة الواقعية لمكونات النسيج الاجتماعي ومنظومة القيم المحركة للشخصية العراقية بموروثها التراكمي من حيث كون أغلبية العراق عرباً ومسلمين وتربطهم تداخلات تاريخية ونضالية وتصاهرات وعلاقات ثابتة بقواسم مشتركة على أرضية الثوابت الوطنية العراقية فضاعت البلاد والأماني والتطلعات مع عتمة الاولويات والمتأخرات وعدم بين الخطط وعدم تكيفها مع الواقع العراقي وما يتلاءم بتناسق التزاوج بين النظرية والتطبيق فها نحن بعد خمس سنوات من الاحتلال نضيع بين مسميات: المثلث والمربع وأي طائفة هم الأكثرية؟

إننا نقف الآن أمام وجود وفاعلية " منظومة " خفية آخذة في التكامل للنزعة الطائفية والعرقية، وهو الأمر الذي جعل من التجزئة " حقيقة سياسية "، وحالما تصبح " حقيقة " وليس مجرد واقع فان ذلك يعني بلوغ التجزئة حالة " المنظومة " الفاعلة في نواحي الحياة كافة وعلى مختلف مستوياتها، وهي حالة حالما تستقل بفاعليتها الخاصة في بلورة المواقف والقيم السياسية والأخلاقية عند الأفراد والجماعات والمجتمع عموما، فانها تفرض بضلالها على الجميع وتجعل من الضلال دليلا على الواقع(٤٧).

إن رجوع العراق إلى ذاته يفترض الرجوع إلى مكوناته الجوهرية عبر صياغة مشروع وطني، فمستقبل العراق ووحدته المتجانسة وإخراج الدولة من أزمتها البنيوية الشاملة هو الرهان التاريخي الأكبر لقواه الاجتماعية الوطنية(٤٨).

إن تجربة خمس سنوات من الاحتلال الأمريكي تبرهن على إن المشاريع الأجنبية تبقى غريبة مهما كانت نواياها وغاياتها،كما إن القوى الجزئية من

أقليات قومية أو طائفية أو هامشية اجتماعية وسياسية، لا تصنع غير التجزئة والعيش بمعاييرها، فهو أسلوب ازدهارها الوحيد سريع الزوال لأنه يتعارض مع حقيقة الهوية العراقية بوصفها هوية تاريخية ثقافية وليس قومية أو عرقية أو طائفية أو جهوية، وهي الحصيلة التي ينبغي وضعها في صلب الفكرة القائلة، بان نجاح أي مشروع كبير هو أولا وقبل كل شيء نتاج لتراكم الرؤية الواقعية عن طبيعة وحجم الإشكاليات التي تواجهها الأمة والدولة، وفي الحالة المعنية يفترض العيش المشترك في العراق تفعيل الهوية الوطنية العراقية بوصفها مرجعية العيش المشترك، أي تحقيقها العملي من خلال صياغة الأوزان الضرورية للهوية العراقية العامة والهويات الجزئية، للدولة الشرعية والسلطة الديمقراطية والمجتمع المدني،للنخب السياسية والاجتماعية، للثقافة العامة والخاصة، للتربية والتعليم والإعلام،[٤٩] وهذا يعني:

- صياغة رؤية واقعية وعقلانية عن وحدة وتجانس القومي والوطني في العراق من اجل تكامل الجميع في بناء الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني.
- تحديد ماهية الدولة الشرعية أو الدولة البديلة، بوصفها المقدمة الضرورية والضمانة الفعلية لطبيعة ومجرى التطور اللاحق.
- المسؤولية التاريخية والأخلاقية للنخب العامة والسياسية بشكل خاص، عبر ارتقائها إلى مصاف الإدراك الفعلي لمنظومة المبادئ المكونة لفكرة المرجعية الوطنية العراقية،بوصفها هوية المستقبل أيضا.

إن ما يتطلب القيام به لبناء دولة مستقرة هو تنمية شعور واضح بالمواطنة وحلول للمشكلات الناتجة من وجود تراث يظهر الهويات الخصوصية، وتعزيز مفهوم المواطنة في سياق دولة حديثة ذات اطر سياسية حديثة، قائمة على مشاريع سياسية لإدارة الدولة، واطر قانونية مجردة من الصياغات ذات المنحى الفئوي، فاستمرار التكافلات العمودية

وأساليب الموالاة الطوائفية يعني استمرار الفشل في بناء الدولة الحديثة وإسناد آفاق قيام حياة سياسية سليمة وسلمية، إذ والحالة هذه تظل المنافسة السياسية قائمة وفقا لتحالفات طوائفية تختزل في مجموعات من الزمر والشلل ما يعني إمكانية ظهور المنافسة السياسية الحقيقية بين الأحزاب، وفي ظل هكذا ظروف وملابسات بين السياسي والتعدد الاجتماعي الطوائفي لا توجد إمكانية لدمج المصالح ووضع البرامج السياسية، ومن ثم لا فاعلية لكل سياسات تشكيل الدولة، بل الذي يحصل هو تزايد نفوذ الجماعات الفئوية الساعية إلى السيطرة الكلية على الفرد والى إبعاده عن دوره كمواطن.(٥٠)

الخاتمة

نهاية عام، وحلول عام جديد، هي مسألة رقمية رمزية لا تغيّر شيئاً من واقع حال الإنسان أو الطبيعة في أي مكان أو زمان. لكن المعنى المهم في هذا التحول الزمني الرقمي هو المراجعة المطلوبة لدى الأفراد والجماعات والأوطان لأوضاعهم ولأعمالهم بغاية التقييم والتقويم لها. فهي مناسبة لما يسمى ب"وقفة مع النفس" من أجل محاسبتها، وهي حث للإرادة الإنسانية على التدخل لتعديل مسارات تفرضها عادةً سلبيات الأوضاع الخاصة والظروف العامة المحيطة. ولا يهم هنا إذا كانت هذه المحطة الرقمية الزمنية هي في روزنامة سنة ميلادية أو هجرية، أو هي مناسبة لعيد ميلاد أفراد أو تأسيس أعمال أو لأعياد وطنية، فالمهم هو إجراء المراجعة والتقييم والتقويم، ومن ثم استخدام الإرادة الإنسانية لتحقيق التغيير المنشود. فأين العراقيون الآن من هذه المحطة الزمنية الجديدة، بعد مرور خمس سنوات على الاحتلال الامريكي؟ وهل هناك مراجعات تحدث لوقف اندفاع السلبيات في مساراتها المتعددة ؟

إن العراق اليوم في حال من الفوضى والعبث والصراعات على مستوى الشارع.. وليس فقط على الأحزاب السياسية أو مستوى الحكومة.

فالمزيج القائم الآن من الاحتلال، ومن العجز الرسمي (ومن التفريط أحياناً)، ومن غياب الحياة السياسية السليمة، ومن فوضى الصراعات الداخلية في أكثر من مكان، لا يمكن له – أي لهذا المزيج– أن ينتج آمالاً بمستقبل أفضل، بل إن هذا المزيج هو الوصفة الأمريكية لتفتيت الوحدة الوطنية على أساسٍ عنصري وطائفي ومذهبي تبعاً لتخطيطٍ إسرائيلي بدأ في لبنان وحاول إنجاز هدفه فيه عام ١٩٨٢ في ظلّ ظروف لبنانية شبيهة بتلك القائمة الآن على المستوى العراقي!.

إن ضعف الهوية الوطنية لصالح هيمنة انتماءات ضيقة يعني ضعفاً في البناء الدستوري والسياسي الداخلي. ويعني تسليماً من "المواطن" بأن "الوطن" ليس لكل المواطنين، وبأن "الوطن" هو ساحة صراع على مغانم فيه، لذلك يأخذ الانتماء إلى طائفة أو مذهب أو قبيلة بُعداً أكثر حصانة وقوة من الانتماء الوطني الواحد، كما يصبح الانتماء الفئوي مركبة سياسية يتمّ استخدامها للحفاظ على مكاسب سياسية أو شخصية أو لانتزاعها من أيدي آخرين حاكمين.

كذلك فإن ضعف الهوية الوطنية قد يكون هو المدخل للتدخل الخارجي، بل وللاحتلال أحياناً، كما حصل في تجربة الاحتلال الإسرائيلي للبنان خلال فترة الحرب الأهلية اللبنانية، حيث تتحول أولوية الانتماءات الضيقة إلى مبررات تقتضي التعامل مع أي جهة خارجية من أجل مواجهة الانتماءات الأخرى في الوطن الواحد.

رغم النص بالمساواة في الدستور إلا إن التشريعات لوحدها غير كافية لمنح الحقوق ما لم يسندها دعم حكومي فقد أصبح المواطن يستجدي اقل ما يمكن من هذه الحقوق عن طريق الالتجاء إلى الأحزاب والمنظمات

السياسية والذي أدى إلى انقسامهم وتشتتهم وفق أجندات تلك الجهات المختلفة في سياساتها، حتى أصبح إشغال أي سلم وظيفي أو منصب إداري أو سياسي مرموق يستحيل أن يتحقق دون تزكية الجهة الحزبية أو الدعم القبلي والعشائري على حساب الكفاءة والخبرة ورغم الوعود المستمرة أمام تلك الاستحقاقات، هذا الإشكال يدفع المواطن إلى أن يفقد إيمانه بانتمائه الوطني ويجعله في سعي مستمر للبحث عن هوية انتمائه للوطن عبثا.

إن الاعتراف بوجود الطائفة أو مجموعة الطوائف، بوصفها معطىً تاريخيا عمره مئات السنوات، لا تترتب عليه المطالبة بحقوق خاصة– على الرغم من أن الطائفيين لا يصرحون عموما بنوع هذه الحقوق– وامتيازات وأفضليات لهذه الطائفة أو تلك. فحقوق الطوائف وسيرورة الصراع عليها ومن أجلها بين الطوائف تكرس الظاهرة الطائفية وتُصَفِّحُ صبواتها وأوهام القائمين عليها بقوة القانون والدستور فتتكرس على أثرها سيادة الخطاب الطائفي الفلاني على حساب الآخر المسيود.

إن الحل الصحيح هو الذي يخرج من طبيعة المرحلة! أو إن الحل والعلاج يكمن في انتباه العراقيين إلى هذه الحقيقة والتخلي عن تمذهب الدولة.

Abstract

The occupation of Iraq and the collapse of its nation resulted in many changes on the levels of state of Iraq and its political construction which are represented in the regime , the form of establishing the following national state in addition to the effectiveness and the position of private organizations and political parties in the political life.

Given these changes; the researcher faces many essential questions, among which are the following: What are the general characteristics of the Iraqi state after the collapse? What is the nature of the private organizations and the political trends that rise the Iraqi state? Did those changes affect the concept of citizenship in Iraq?

In a concentrated vision we try to follow up the provoked problems by general subjects can be enriched and developed depending on crystallizing the main features needed for developing the Iraqi social– political state.

الهوامش والمصادر

١- جورج جبور، العروبة ومظاهر الانتماء الأخرى، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٧٦، ص- ص١٢٢-١٢٣.

٢- عبدالله بن ناجي آل مبارك، قراءة في مفهوم الوحدة الوطنية، نقلا عن شبكة المعلومات العامية (الانترنت) www.alriyadh.com

٣- حسن الصفار، التنوع والتعايش: بحث في تأصيل الوحدة الوطنية، ط٢، لندن، دار الساقي، ٢٠٠٠، ص٤٣.

٤- ساطع الحصري، آراء وأحاديث في الوطني والقومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٥، ص١٤,

٥- فاروق سليم، بين الإبداع والهوية القومية، الأسبوع الأدبي، العدد ٦٦٥، ٢٦-١-١٩٩٩ ص- ص٦-٧.

٦- نبيل شبيب، الوحدة الوطنية..بين الجذور والدعوات، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت). www.alwihdah.com

٧- المصدر السابق.

٨- حسن الصفار، التنوع والتعايش: بحث في تأصيل الوحدة الوطنية،مصدر سبق ذكره،ص ٥٢,

٩- محمد صالح القشعمي، الوحدة الوطنية، صحيفة الوقت البحرينية العدد ٤٨١١٦ حزيران ٢٠٠٧ نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) www.alwaqt.com/img

١٠- عبدالله بن ناجي آل مبارك، قراءة في مفهوم الوحدة الوطنية، مصدر سبق ذكره.

١١- حسن الصفار، التطلع للوحدة وواقع التجزئة في العالم الإسلامي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٣,

١٢- ميثم محمد طه، العراق ورهان المستقبل، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٦، ص ٤٣,

١٣- نبيل شبيب، الوحدة الوطنية..بين الجذور والدعوات، مصدر سبق ذكره.

١٤- راشد بن الغنوشي، حقوق المواطنة، مصدر سبق ذكره، ص ,٣٣
١٥- كمال حبيب، وحدة الأمة بديلا عن الوحدة الوطنية، نقلا عن شبكة المعلومات العامية (الانترنت) www.alwihdah.com
١٦- مجموعة من الباحثين، الطائفية إلى أين، دار المصري الجديد، القاهرة، (د. ن)، ص٦٥.
١٧- المصدر السابق، ص ٦٨.
١٨- هادي العلوي وعلاء اللامي، الظاهرة الطائفية الدينية في العراق، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) www.alhewar@alhewar.com
١٩ - ياس خضير البياتي، تفكيك المشهد العراقي: مفخخات الطائفية السياسية والإعلامية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٤٤.
٢٠- احمد طه خلف الله، سقوط العرب في الحرب على العراق: الاسباب والنتائج، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٣.
٢١- ياس خضير البياتي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.
٢٢- صباح ياسين، الأعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٤٦.
٢٣- المصدر السابق، ص ١٤٨.
٢٤- بطرس البستاني، قاموس محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٣، ص,٨
٢٥- جبور عبد النور، المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩، ص,١٥
٢٦- روبيربيلو، المواطن والدولة، ترجمة نهاد رضا، منشورات عويدات، بيروت، باريس: ط٣، ١٩٨٣،ص,٦
٢٧- فؤاد زكريا، أزمة العقل، مجلة الفكر، عدد آذار ١٩٧٠ بيروت، ص,٥٦
٢٨- حامد خليل، أزمة العقل العربي، دار كنعان، دمشق، ط١، ١٩٩٢، ص,٦
٢٩- المصدر السابق، ص٧.
٣٠- علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ,١٢٣
٣١- ساطع الحصري، آراء وأحاديث في الوطنية والقومية، مصدر سبق ذكره، ص١٥.
٣٢- وليم الخازن، شعر الوطنية في لبنان، والبلاد العربية، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦، ص٢٣٩.
٣٣- عزيزة مريدن، الشعر القومي في المهجر الجنوبي، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٣، ص,١٢٥
٣٤- محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب العربي الحديث، ج٢، دار الإرشاد، القاهرة، ط٢، ١٩٧٠، ص ,١٠٢
٣٥- وليم الخازن، شعر الوطنية في لبنان والبلاد العربية، مصدر سبق ذكره، ص,٥٩
٣٦- مصطفى كامل، (٣٢) ربيعاً،مصدر سبق ذكره، ص,١٢٧

٣٧- أمين اسبر، الانتماء الوطني والانتماء القومي، مجلة الأسبوع الأدبي، العدد ٥٢٩، ٢١-٩-١٩٩٦، دمشق، ص,٢

٣٨- وليم الخازن، شعر الوطنية في لبنان والبلاد العربية، مصدر سبق ذكره، ٢٤٠.

٣٩- المصدر السابق،ص ,٢٤٠

٤٠- المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط٢١، ١٩٧٣، ص,٩٠٦

٤١- راشد بن الغنوشي، حقوق المواطنة، المعهد العالي للفكر الإسلامي، هيرندن، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط٢، ١٩٩٣، ص١٠ وما بعدها.

٤٢- إدوارد بانفليد، المواطنة والسلوك الحضاري، ترجمة، سمير عزت نصار دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ١٩٩٤، ص,٦٤

٤٣- المصدر السابق،ص ,٦٤

٤٤- جورج جبور، العروبة ومظاهر الانتماء الأخرى، مصدر سبق ذكره، ص ١٤ وما بعدها.

٤٥- إدوارد بانفليد، المواطنة والسلوك الحضاري، مصدر سبق ذكره، ص,١٦٦

٤٦- عبد الله عز الدين، الدستور العراقي، مطبعة بغداد، ط١، ١٩٧٧، ص١٢٥، وما بعدها.

٤٧- ياسين جبار الدليمي، إشكالية الأزمة العراقية والرهان الابتزازي عربياً ودولياً، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت

٤٨- ميثم الجنابي، أشجان وأوزان الهوية العراقية، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ٢٠٠٧، ص,١٢

٤٩- برتران بادي، الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي، ترجمة لطيف فرج، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٥٩.

٥٠- المصدر السابق، ص ١٦٠.